

القرار ١٩٤٩ (٢٠١٠)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٤٢٨، المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه السابقة بشأن الحالة في غينيا - بيساو، ولا سيما قراره ١٨٧٦ (٢٠٠٩)،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء استمرار عدم الاستقرار في غينيا - بيساو، ولا سيما عدم وجود رقابة وسيطرة مدنية على القوات المسلحة واستمرار عمليات الاعتقال التي أعقبت أحداث ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة،

وإذ يشدد على أن هذه التطورات تدل على هشاشة الوضع السياسي، وتعرض للخطر الجهود المبذولة لتوطيد السلام والاستقرار، فضلا عن سيادة القانون في غينيا - بيساو،

وإذ يلاحظ بقلق بالغ التهديدات التي يتعرض لها الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي من جراء نمو الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا - بيساو،

وإذ يقر بالحاجة إلى معالجة مشكلة الاتجار بالمخدرات في بلدان المنشأ والعبور والوجهة النهائية باتباع نهج المسؤولية العامة والمشاركة،

وإذ يؤكد من جديد أن حكومة غينيا - بيساو وجميع الأطراف المعنية يجب أن تظل ملتزمة بالمصالحة الوطنية من خلال إقامة حوار سياسي حقيقي وشامل للجميع، واحترام النظام الدستوري وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات،



وإذ يشدد على أهمية إصلاح قطاع الأمن، ويكرر تأكيد استمرار دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتطوير الأمن والتنمية في غينيا - بيساو في الأجل الطويل، ولا سيما في مجالات إصلاح قطاع الأمن، والعدالة، وبناء قدرات الحكومة على التصدي للتجار غير المشروع بالمخدرات،

وإذ يؤكد من جديد أهمية التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في التصدي للتحديات التي تواجهها غينيا - بيساو، وإذ يرحب في هذا الصدد بقيام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعيين ممثل خاص فضلا عن إنشاء مكتب للاتصال تابع للاتحاد الأفريقي في البلد وتشغيله،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لدعم إصلاح قطاع الأمن والدفاع في غينيا - بيساو وإذ يشجع المجتمع الدولي على مواصلة العمل من أجل التصدي للتحديات الرئيسية في البلد،

وإذ يشجع الأطراف المعنية على مواصلة العمل من أجل التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الحكم وبناء السلام في البلد،

وإذ يرحب بالرسالة التي وجهها الرئيس ملام باكاي ساها إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لطلب الدعم والمساعدة في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو،

وإذ يؤكد أن حكومة غينيا - بيساو تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الأمن، وحماية سكانها المدنيين، وبناء السلام والتنمية الطويلة الأجل في البلد،

وإذ يشير إلى تقديره لعمل لجنة بناء السلام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والشركاء الدوليون لغينيا - بيساو،

وإذ يكرر تأكيد التزامه الكامل بتوطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو،

١ - يقرر تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣ من القرار ١٨٧٦، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

٢ - يحيط علما بتقرير الأمين العام عن غينيا - بيساو المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (S/2010/550) وبالتوصيات الواردة فيه، ويرحب بالأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو؛

- ٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يضع خطة عمل استراتيجية ذات معايير مرجعية مناسبة لقياس وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو؛
- ٤ - **يحث** الحكومة وجميع الأطراف السياسية في غينيا - بيساو على العمل معا لتوطيد السلام والاستقرار في البلد وتكثيف الجهود الرامية إلى إقامة حوار حقيقي وشامل للجميع وتحقيق المصالحة الوطنية، ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم بدعم هذه الجهود، بما في ذلك من خلال ممثله الخاص؛
- ٥ - **يحث** أفراد القوات المسلحة لغينيا - بيساو، وقادتها بصفة خاصة، على احترام النظام الدستوري والحكم والرقابة المدنيين، بالإضافة إلى سيادة القانون وحقوق الإنسان، والامتناع عن أي تدخل في القضايا السياسية، لضمان أمن المؤسسات الوطنية، فضلا عن السكان بصفة عامة، والمشاركة الكاملة في إصلاح قطاع الأمن والدفاع؛
- ٦ - **يحث أيضا** قادة غينيا - بيساو السياسيين على الامتناع عن إقحام الجيش والسلطة القضائية في الشؤون السياسية، ويهيب بهم استخدام الوسائل القانونية والسلمية لتسوية خلافاتهم؛
- ٧ - **يدعو** حكومة غينيا - بيساو إلى إنهاء التحقيقات في الاغتيالات السياسية التي وقعت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩ وكفالة أن تكون نتائج التحقيقات وعمل اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق ذات مصداقية وشفافة وتتفق مع المعايير المتفق عليها دوليا وضمان محاكمة المسؤولين عن الأعمال الإجرامية، بحيث يتم محاسبتهم؛
- ٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة في إنجاز هذه التحقيقات والجهود العامة الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب، وتعزيز سيادة القانون والنظام الدستوري في غينيا - بيساو؛
- ٩ - **يدعو** حكومة غينيا - بيساو إلى ضمان محاكمة المسؤولين عن الأعمال الإجرامية، كالاغتيالات السياسية والاتجار بالمخدرات، مع الاحترام الكامل للإجراءات القانونية الواجبة، ويدعو الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية والشركاء الثنائيين لدعم هذه الجهود؛
- ١٠ - **يكرر تأكيد** دعوته لسلطات غينيا - بيساو إلى الإفراج فورا عن جميع المعتقلين في أحداث ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ أو محاكمتهم مع الاحترام الكامل للإجراءات القانونية الواجبة وإلى إطلاق سراح المحتجزين الذين برئت ساحتهم مؤخرا؛

١١ - يرحب بالشراكة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية، ويتطلع إلى قيام الجماعة الاقتصادية بالإقرار النهائي لخارطة الطريق التي وضعها رؤساء أركان الدفاع، التي ترمي في جملة أمور، إلى توفير التدريب والحماية لمؤسسات الدولة في غينيا - بيساو في إطار إصلاح القطاع الأمني، وكجزء من استقرار البيئة السياسية والأمنية في البلد، ويطلب إلى الأمين العام، من خلال ممثله الخاص، أن يقدم إلى البلد معلومات شاملة تتضمن تفاصيل الأشكال المقترحة لتنفيذ خارطة طريق الجماعة الاقتصادية وتوقيتها والموارد ذات الصلة؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية على إجراء تقييم مشترك للاحتياجات لدعم التنفيذ العاجل لخارطة الطريق بمجرد أن تقرها الجماعة، بما في ذلك، كيفية تعبئة الموارد اللازمة بأفضل السبل، وذلك بالتنسيق مع الشركاء المعنيين بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء في مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام، من خلال ممثله الخاص، أن يقدم الدعم السياسي اللازم لتنفيذ خارطة الطريق؛

١٤ - يبحث حكومة غينيا - بيساو على مواصلة التصدي للفساد بما في ذلك عن طريق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهيئة بيئة مواتية لتنفيذ مبادرة الساحل الغربي لأفريقيا في غينيا - بيساو، ويحث الكيانات الوطنية ذات الصلة على إنشاء وحدة الجريمة عبر الوطنية في غينيا - بيساو من خلال الآليات المناسبة؛

١٥ - يبحث المجتمع الدولي، بما في ذلك لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية، وكذلك الشركاء الثنائيين، حسب الاقتضاء، على زيادة الدعم السياسي والمالي لمبادرة الساحل الغربي لأفريقيا لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات اللذان يهددان السلام والأمن في غينيا - بيساو وفي المنطقة دون الإقليمية، ويرحب في هذا الصدد، بالتزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين بالتنفيذ الفوري لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك خيارات فرض عقوبات هادفة ضد الأفراد الذين يتم تحديدهم على أنهم أعضاء في شبكة للاتجار في المخدرات أو من

مؤيديها، ويوافق على إبقاء الحالة قيد الاستعراض الفعلي، والنظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة؛

١٦ - **يطلب** إلى الأمين العام، عن طريق ممثله الخاص في غينيا - بيساو، أن يواصل دعم الجهود الوطنية لتنسيق المساعدة الدولية على نحو فعال لإصلاح قطاع الأمن على نحو يتسم بالمصداقية وفقا لمبدأ السيطرة المدنية الكاملة على الجيش وعلى أساس إجراء تقييم شامل للتهديدات، مع مراعاة العمل الذي تم إنجازه من قبل الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى في هذا المجال؛

١٧ - **يطلب** إلى لجنة بناء السلام أن تواصل دعم تنفيذ أولويات بناء السلام في غينيا - بيساو، وأن تواصل كذلك تقديم المشورة إلى مجلس الأمن بشأن كيفية إزالة العقبات الحرجة التي تعترض بناء السلام في غينيا - بيساو، ولا سيما إصلاح قطاع الأمن والاتجار بالمخدرات وأن تبقي المجلس على علم بآخر التطورات عن التقدم الذي أحرزته في المساعدة على معالجة هذه المشكلة؛

١٨ - **يشجع** الممثل الخاص للأمين العام على مواصلة الجهود لتعزيز تكامل وفعالية الأمم المتحدة على أرض الواقع دعماً لأولويات تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية لحكومة وشعب غينيا - بيساو؛

١٩ - **يشدد** على الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، كما اعترف بذلك في القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، ويؤكد أنه ينبغي مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ جميع جوانب ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ويشجع المكتب على العمل مع السلطات الوطنية في هذا الصدد، ومع الأطراف المعنية لتحسين مشاركة المرأة في بناء السلام؛

٢٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار وولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو على النحو المبين في القرار ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، كل أربعة أشهر، وأن يقدم في أول تقرير له تفاصيل عن التقدم المحرز في إجراء التقييم المشترك المشار إليه في الفقرة ١١ وتنفيذ خارطة الطريق، بمجرد أن تقرها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

٢١ - **يقرر** أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.